مؤثرات إدارة السياحة والفنادق على تطوير السمات الديمقراطية في النظامين السياسيين العراقي والامارت العربية المتحدة

اسم الاستاذ الشرف : علي رضا دبيرنيا أستاذ مشارك في القانون العام ، جامعة قم

دكتر على رضا دبيرنيا دانشيار كروه حقوق عمومى دانشكاه قم

Dr.alireza Dabirnia – Associate professor of public Law , University of Qom

اسم الطالب : م.م. منتظر عبد الكريم حسين الحسيني - القانون العام - جامعة قم - ايران

الملخص:

يدرس هذا البحث مؤثرات إدارة السياحة والفنادق على تطوير السمات الديمقراطية في النظامين السياسيين العراقي والامارات العربية المتحدة، وسبل معالجة تلك المؤثرات لغرض النهوض بواقع السياحة من خلال تطوير التشريعات القانونية التي تساهم في ازدهارها بدرجة كبيرة وفي حفظ حقوق هذين القطاعين الحيويين كونهما يعتبران مورد يضاهي ثروت النفط ، ويعتمد عليها في تعزيز خزينة الدولة فلابد من السعي الى النهوض بهما بجميع الوسائل المتاحة للدولة، من خلال فرض سيطرتها ، وسيادتها الإدارية والرقابية.

الكلمات المفتاحية: مؤثرات إدارة السياحة والفنادق، تطوير السمات، الديمقراطية

Abstract

This research studies the influences of tourism and hotel management on the development of democratic features in the political systems of Iraq and the United Arab Emirates, and ways to address those influences in advancing the reality of tourism through developing legal legislation that preserves the rights of these two vital sectors, as they are considered a resource comparable to oil wealth and relied upon to strengthen the state treasury. We must strive to advance them by all means available to the state, by imposing its administrative and supervisory control and sovereignty

Keywords: influences of tourism and hotel management, character development, democracy

المُقَدِّمَةُ

تُعد الضمانات الدستورية من اهم ضمانات حماية الحقوق، وذلك لما تتمتع به النصوص الدستورية من العلوية على باقي النصوص القانونية في الدولة، فهي تقع في قمة الهرم بالنسبة للنظام القانوني في الدولة، وعليه يجب ان تكون كافة تشريعات الدولة وكافة الاعمال التي تصدر عن سلطاتها المختلفة متوافقة مع النصوص الدستورية، بضمنها التشريعات السياحية والفندقية لضمان تحقيق العدل والعدالة ، لان وجود مثل هذا النوص الدستورية يجعل أي انتهاك لحقوق الحرية في ممارسة الاعمال أيا كانت يشكل مخالفة لنص دستوري، وبالتالي يترتب عليه بطلان هذا التشريع او العمل الصادر عن سلطات الدولة العامة.اذا فان استعراض مؤثرات إدارة السياحة والفنادق على تطوير السمات الديمقراطية في النظام السياسي العراقي والمقارن ينبغي التعرف الى تلك المؤثرات وسبل معالجتها والتوفيق بينها وبين الوسائل التي تهدف كفالة مارسة الديمقراطية ضمن اطرها الدستورية والقانونية لتحقيق إدارة ناجحة تنهض بقطاع حيوي ومفصلي، فينقل بها من مرحلة النصوص التشريعية – الجامدة – النظرية، الى واقع علمي ملموس، حيث تضل هذه النصوص مجردة من قيمتها ومضمونها مالم تواكبها الإدارة وتعترف بها ، وفق ضمانات تكفل الممارسة الفعلية لها فتقرر هذه النصوص تلك الحقوق والحريات. وتتعدد الضمانات التي تساعد في حماية القطاع السياحي والفندقي، الا ان أهمها هي التي يكفلها الدستور والقانون ، وتنفذها الإدارة على ارض الواقع .بيان المساءلة

إن من الأمور الملزمة على الدولة هي أن تفرض سيطرتها على قطاعات الدولة المختلفة وبضمنها تنظيم القطاع السياحي والفندقي بمكوناته المختلفة ، وبما تملكه من وسائل وسلطة وقوة في فرض نفوذها قوتها على جميع مفاصل الإدارة من خلال اصدار التشريعات والتعليمات والضوابط ، وقد اصدرت العديد من الدول العربية بما فيها العراق والإمارات قوانين عدة لتنظم النشاط السياحي والفندقي ، وفي اطار هذا التدخل اتجهت التشريعات السياحية والفندقية، من خلال منح السلطات الإدارية اختصاصات واسعة ومهمة بغية تسير المرفقين بانتظام واطراد دون خلق معوقات تقوض من اهميتهما لان هذين القطاعين تحتاج حماية كافية لخلق بيئة امنة وجاذبة للمستثمر، وبمقابل هذه الضمانات لابد من تفعيل الاختصاص الرقابي لأنه اختصاص وقائي يقوم على حماية وتنظيم النشاط السياحة ، لذلك تبرز مشكلة البحث من خلال طبيعة عرض ما تتحمله السلطات الإدارية من دور بالغ تلعبه في معالجة مؤثرات إدارة السياحة والفنادق في تطوير السمات الديمقراطية .لذلك فإن البحث انساق في إطار بيان اهم أسباب المؤثرات في إدارة السياحة والفنادق ، وبيان الوسائل التي يمكن اتباعها لمعالجة تلك المؤثرات وتلافيها مستقبلا للنهوض بواقع هذين المرفقين المهمين لنكون بذلك قادرين على أن نلبي طموح فقرات هذا البحث.

اهمية البحث

تقتضي دراسة مؤثرات إدارة السياحة والفنادق معرفة كيفية تطوير السمات الديمقراطية في النظامين السياسيين العراقي ودولة الامارات العربية المتحدة وارتباط تحقيق تلك السمات والمؤثرات في تحقيقها من الناحية الدستورية والقانونية وضمان الحقوق في ضل إجراءات المراقبة التي تجريها الإدارة على قطاع السياحة والفندقة .

مشكلة البحث

ان دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ ودستور دولة الامارات العربية المتحدة جاءت بنصوص ملزمة في ضمان المحافظة على تحقيق شروط الديمقراطية فتتمحور الإشكالية الرئيسية للدراسة في الإجابة عن التساؤل الاتي : ماهي مؤثرات إدارة السياحة والفنادق على تطوير السمات الديمقراطية في النظامين السياسيين العراقي والامارات العربية المتحدة .

هدف البحث

تهدف الدراسة الى بيان اهم المؤثرات في إدارة السياحة والفنادق على تطوير السمات الديمقراطية وفقا للضمانات الدستورية والقانونية المختلفة في النظامين السياسيين العراقي والامارات العربية المتحدة، بغية الوصول الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن الاستفادة منها في اطار تطوير قطاع السياحة والفندقة فلايمكن الاستغناء عن هذين القطاعيين لانهما يلعبان دور مهم في تطوير واقع الدولتين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الدراسات السابقة

نظرا لحداثة موضوع مؤثرات إدارة السياحة والفنادق وخصوصا في العراق ، وذلك لان هذا الموضوع لم يتناول بالبحث والدراسة في مجال القانون الإداري في العراق مما اضطرنا الى الخوض عن البحوث المقدمة بهذا الخصوص من قبل القطاعات ذات الشأن والاطلاع على الكشوفات والدراسات ، والتقارير الميدانية التي تجريها الدوائر المختصة ذات العلاقة المباشرة بهذا الشأن، وهي ذات أهمية كبيرة لانها في تمارس مباشر وعلى دراية ومعرفة بتفاصيل وجزئيات هذا المرفق المهم.

منهج البحث

وتاسيسا على ما سبق سوف نقسم هذا البحث الى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة تتضمن نتائج وتوصيات، وكما يلي : المبحث الأول تناولنا فيه السمات الديمقراطية وأسسها ودور إدارة السياحة والفنادق في النظامين السياسيين العراقي والامارت العربية المتحدة. وقسمناه الى مطلبين الأول تطرقنا فيه الى السمات الديمقراطية وأسسها في النظامين السياسيين العراقي والامارات العربية المتحدة اما المطلب الثاني فتكلمنا فيه الى إدارة السياحة والفنادق في النظامين السياسيين العراقي والامارت العربية المتحدة اما المبحث الثاني فقد حمل عنوان مقومات (أسس) إدارة السياحة والفنادق المؤثرة في تطوير السمات الديمقراطية وانه ضم هو الآخر مطلبين اثنين، يناقش الأول دور الرقابة في تحسين الأداء الإداري للسياحة والفنادق اما المطلب الثاني تناولنا فيه الى دور التشريعات في تحسين واقع السياحة والفنادق في حين ان المبحث الثالث تطرقنا فيه الى ابعاد تاثير إدارة السياحة والفنادق على تطوير السمات الديمقراطية .

المبحث الاول السمات الديمقراطية وأسسها ودور إدارة السياحة والفنادق في النظامين السياسيين العراقي والامارت العربية المتحدة

من المبادئ الدستورية المسلم بها، سمو الدستور وعلويته على كافة القواعد القانونية النافذة في الدولة، وبغض النظر عن كون الدستور مدون او غير مدون او غير مرن، وهذا المبدا من الحقائق الثابته وان اغفل الدستور عنها، وتاكيدا لهذا المبدا جاء النص عليه صريحا في العديد من الدساتير، ومنها دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥[١]، وتتطلب سيادة القانون خضوع الجميع لأحكامه، حكاما ومكومين، واضافة الى ضرورة إيجاد الطرق والوسائل الكفيلة باحترام احكامه من قبل الافراد وهيئات الدولة المختلفة[٢]، ولعل أهمية هذا المبدا تتجلى في حماية حق الديمقراطية والافراد كما جاء في نص المادة (٢ و ٦ و ٥٠ و ١٠٩) من نفس الدستور أعلاه، وبالمقابل تسعى الدولة الى بسط قوتها ونفوذها للحفاظ على النظام السياسي ومواقعها الاثرية والبنى التراثية ... والثروات الوطنية التي هي من اختصاص السلطات الاتحادية وتدار بالتعاون من الأقاليم والمحافظات[٣]، بحيث يخشى عليها من عدم المحافظة وتعرضها للسلب والنهب والتخريب بحجة احترام حقوق الانسان وحرياته العامة مالم توضع الحدود من قبل السلطات الحاكمة وخضوع الافراد لسلطات عليا تسمو عليها وتقيد اختصاصها وبالتالي الحيلولة من انتهاك ومصادرة حقوق الانسان والحريات العامة وبالمقابل المحافظة على حقوق الدولة[٤] . ولاهمية هذا المبدا في احترام الديمقراطية وحقوق الانسان وخلق توازن بينهما في مباشرة الإدارة دورها في إدارة السياحة والفنادق سوف نتناول هذا المبحث في مطلبين فاما المطلب الأول السمات الديمقراطية واسسها في النظامين السياسيين العراقي والامارات العربية المتحدة ونتطرق في المطلب الثاني مقومات وابعاد تاثير إدارة السياحة والفنادق على تطوير السمات الديمقراطية .

المطلب الأوّل: السمات الديمقراطية وأسسها في النظامين السياسيين العراقي والامارت العربية المتحدة

تسعى التشريعات في الدول الى تطوير نظامها وتدخل المشرع بما يسمح بتشريع القوانين التي تخدم وتنظم وتتوافق مع المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والفكرية لغرض حماية قطاع السياحة من خلال اصدار القوانين المنظمة للنشاط السياحي عامة والمنشات السياحية خاصة والتدخل في تنظيمها من نواحي عدة كتحديد مفهومها واصنافها، وكذلك سعت الدول الى التعاون فيما بينها عن طريق عقد الاتفاقيات الكفيلة بحماية السياحة والمنشات السياحية والمحافظة عليها، اضافة جذب الاستثمارات الأجنبية غير النفطية في الامارات العربية المتحدة الى دفع عجلة التنمية المحلية والاقتصاد الى الامام، فقد التزمت امارة دبي ببناء منتجعات سياحية فاخرة والاستثمار في القطاعات السياحية منذ منتصف التسعينات بالاستفادة من الشواطئ الرملية والبحار غير عميقة نسبيا الموجودة في الامارة، حيث ظهرت كبديل رائع للدول المطلة على البحر المتوسط، وفي الفترة الأخيرة أصبحت دبي كمركز عالمي للرعاية الصحية والسياحية والتعليمية واضافة الى إقامة المهرجانات العالمية واستضافة الاحداث الرياضية العالمية وكل هذا يضاف اليه النجاح الذي حققته علامة شركة (طيران الامارات)، وكل هذه العوامل جعلت دبي وجهة سياحية ذات إمكانات كبيرة ومتطورة مع زيارة عدة ملايين سائح سنويا الى دبي . وبالعودة الى عام (١٩٥٠) على سبيل المقارنة لم تكن دبي تملك أي فندق على الاطلاق، حيث كان الزائرين يقيمون في بيوت تابعة لحكومة بريطانيا وقواتها، حيث ان الفندق الوحيد الذي كان موجودا في منطقة الخليج كان في امارة الشارقة والذي افتتح بعد فترة قصيرة من انشاء قاعدة جوية بريطانية في الامارة . وبالعودة الى دبي تم افتتاح اول فندق فيها في العالم (١٩٦٠) في منطقة الراشدية كدعم لافتتاح المطار الجديد في دبي، وفي فترة التسعينات كان عدد الزائرين الى دبي حوالي (٦٠٠,٠٠٠) شخص سنويا ويقيمون في حوالي (٧٠) فندقا من ضمنها (٢٥) فندق (٥) نجوم لرجال الاعمال[٥] . وفي العام (١٩٩٥) تضاعف عدد السياح الزائرين الى مدينة دبي ليصل الى حوالي (١٠٣٠٠٠٠٠) مليون وثلاثمائة الف سنويا، وتضاعفت عدد المنتجعات السياحية الى ٢٥ منتجع جديد . وفي نفس العام دخلت دبي على خط انتاج وبناء فنادق فاخرة عن طريق الاستثمار في بعض افخم الفنادق في العالم، عندما انشا الشيخ (محمد بن راشد ال مكتوم) حاكم دبي الحالي شركة (جيرة الدولية) وبدا العمل في شواطئ جميرة في دبي لبناء فنادق قائمة على طول ساحل جميرة التي تقع غرب امارة دبي مع بناء فندق يحتوي على (٦٠٠) غرفة ويكون الفندق على شكل متميز يمثل أمواج البحر وسمي الفندق ب(فندق الجميرة) وافتتح في العام (١٩٩٧) وبقي كافضل مكان متميز في الامارات الى ان تم بناء فندق من نفس شركة (جميرة الدولية) وكان هذا الفندق اول فندق من فئة (٧) نجوم وما يزال، وعلى شكل شراع سفينة وبني على جزيرة اصطناعية صغيرة قريبة من جميرة وسمي ب (برج العرب) وافتتح في العام (١٩٩٩) وبدات بعدها مشاريع العام (٢٠٠٣) كانت دبي يزورها (٣، ٤) مليون سائح، وهذه شهادة للهندسة والاعمار الجاري في الامارة، وبعد عدة سنوات قامت مجموعة (جميرة الدولية) بتغطية مصاريف تحويل المخيم الشتوي لعائلة (ال مكتوم) الى منتجع (المها) الصحراوي الفاخر . وبناء فندق (فيرمونت) الشهير قريبا من طريق الشيخ زايد، وإعادة تطوير الواجهة البحرية الى الغرب من (برج العرب) لبناء فنادق فخمة جديدة سميت ب (فندق القصر وفندق ميناء السلام) حيث تم بناءها على الطراز الاماراتي التراثي، وبدا الطلب على المزيد من الفنادق حيث تحولت دبي الى سلسلة من الفنادق العالمية والاسماء المشهورة في هذا المجال مثل (الشيراتون) و (الهلتيون) و (فنادق ترمب)، وبدورها خصصت بلدية دبي ارض مربعة كبيرة على جوانب طريق الشيخ زايد لجذب الفنادق ذات السمعة العالمية، حيث زار دبي (٦,٥) مليون سائح في العام (٢٠٠٧) الى ما يصل حاليا الى (١٥) مليون سائح في سنة (٢٠١٨) مع مجموعة فنادق يصل الى (٧١٦) فندقا[٦]. ومن مظاهر التوسع في قطاع السياحة والترفيه تم افتتاح (القرية العالمية) في دبي في العام (١٩٩٧) كمركز ترفيهي يعد في الوقت الحالي واحدا من اكبر المراكز الترفيهية تنوعا في العالم ويضم حوالي (٣١) جناحا وكل جناح يمثل ثقافات دولة معينة وكذلك تتوفر فيه مجموعة من الفعاليات الخاصة في كل بلد كما ان هنك العديد من المرافق الترفيهية الأخرى مثل (قرية الفراشة) التي تضم جميع أنواع الفراشات في العالم وحديقة (المعجزة) والتي تشارك بها دول عديدة في تصميم المباني والديكورات من زهور حقيقية، كذلك دابت بلدية دبي على إقامة الحفلات والمهرجانات الخاصة بالموسيقى مع افتتاح مسرح كبير في مدينة و دار كبير للاوبرا، وافتتاح مهرجان دبي السينمائي لجذب العديد من الممثلين المشهورين من هوليوود وبوليوود إضافة الى عدة نشاطات ترفيهية أخرى، ومن ضمن النشاطات السياحية هو تنويع النشاطات الرياضية في الامارة لكي تشمل دوري لعبة الغولف الأوربي ودوري دبي لرياضة (الرغبي) ودوريات التنس العالمية حيث جلبت كل هذه النشاطات مشاهير الرياضة وكذلك استضافة مسابقات الفورملا، وأخيرا تعد السياحة والفندقة ركيزة أساسية في تحقيق النمو والتنوع الاقتصادي في دبي وباقي بلدان العالم، وتسهم رؤية دبي السياحية في تعزيز هذا القطاع من خلال تطوير عروض دبي ان كان على مستوى الفعاليات او المعالم السياحية والخدمات الأخرى، وتتضمن هذه الاستراتيجية تبني نهج تسويقي للترويج لدبي وجذب السياح وتحويل وجهة الرحلات والحجوزات الى هذه

المدينة ولتحقيق هذه الأهداف تقوم دائرة السياحة والتسويق التجاري في الامارة بالتعاون مع القطاع الخاص والعالم في دبي والخارج وتركز الدائرة على ثلاث اهداف رئيسية هي الحفاظ على الحصة السوقية لدبي في الأسواق العالمية والثانية زيادة الحصة السوقية في الأسواق الناشئة والثالثة تشجيع السياحة لتكرار الزيارة الى دبي(٧) .

المطلب الثاني : إدارة السياحة والفنادق في النظامين السياسيين العراقي والامارات العربية المتحدة

مع ازدياد حركة السياحة وسهولة التنقل بين الدول بسبب تطور وسائل النقل وسرعتها وزيادة الرغبة في الانتقال من مكان لاخر او الانتقال من الأجواء التي تشوبها الضوضاء في الإمكان أماكن الراحة والهدوء فاصبح قطاع السياحة مهم بدرجة كبيرة في اقتصاديات الدول فتعد موردا مهما للدخل القومي من الواردات السياحية فسعت الدول الى تنمية وتطوير السياحة عامة والمنشات السياحية خاصة التي تحتل أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية والسياسية والنواحي الأخرى الاجتماعية والثقافية، فتعد مصدرا للعملات الأجنبية من خلال ما ينفقه السائح من أموال، وجلب الاستثمار السياحي الذي يسهم في توفير فرص عمل اكبر للمواطنين داخل البلد المستثمر لهذا القطاع الحيوي والمهم فضلا عن الأهمية الثقافية والاجتماعية من خلال التواصل بين مختلف الثقافات واللغات والتعرف على ثقافات الشعوب وتقاليدها، فمن خلال السياحة يستطيع أبناء المجتمع المحلي التعرف على الثقافات المختلفة للشعوب من خلال الاحتكاك بين المواطنين والسياح وتكوين صورة ذهنية لثقافات الدول عن طريق خدماتها المقدمة لجماهيرها، كما ان المنشات السياحية تحتاج الى كوادر عاملة مؤهلة للعمل فيها والتعامل مع السياح مما ينمي قدرات الافراد العالمين فيها . وبعد ان اخذت السياحة مكانها الطبيعي في الدول وبدات إيراداتها تنافس الإيرادات الأخرى سعت الدول الى الاهتمام بتنظيمها، ولكن هذا القطاع يحتاج الى تنظيم على مستوى البنى التحتية وتوافق سياسي داخلي وخراجي بين الدول حتى لايعكر صفوة نشاطه عائق يحول دون تطوره مما يعرضه للخطر فيؤثر سلبا على حركة السياحة وجذب السائحين لان العامل الاول والاساسي في تنشيط حركة السياحة هو الاستقرار السياسي سواء على المستوى الداخلي او الخارجي فيسعة السائح الى زيارة الدول السياحية المستقرة سياسيا لذلك كان لازما على الدولة ان تسعى بكل مفاصلها وهيئاتها الى تنظيم وضعها بما يوفر حماية للسياحة لتكون هناك منافسة بين الدول من اجل تحقيق الاستقرار بغية استقطاب السياح من خلال تنظيم إدارة السياحة والفنادق التي يمكن أن تسهم في تطوير عدة سمات ديمقراطية، ومن بينها:

١- المشاركة والشفافية: يمكن لإدارة السياحة والفنادق أن تتبنى سياسات وإجراءات تشجع المشاركة الجماعية وتضمن شفافية في صنع القرارات، مما يسمح للموظفين والمجتمع المحلي والزوار بالمشاركة وتقديم آراءهم وتعديلاتهم.

٢- العدالة وحقوق العمال: يجب أن تلتزم إدارة السياحة والفنادق بمعايير العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ينبغي أن يتمتع العمال بحقوق العمل الكاملة والكرامة، ويتمتعون بفرص تطوير مهني عادلة ومتساوية. كما يجب أن تعمل إدارة السياحة والفنادق على مكافحة أشكال الاستغلال والتمييز في مجال العمل.

٣- التعليم والتوعية: يمكن لإدارة السياحة والفنادق أن تلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز التوعية حول القضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان. يجب عليها توفير فرص تعليمية وتثقيفية للموظفين والضيوف والمجتمع المحلي حول أهمية الاشتراكية والمشاركة في صنع القرار.

٤- الاحترام والتسامح: يجب على إدارة السياحة والفنادق أن تعزز قيم الاحترام والتسامح بين الثقافات المختلفة. يجب أن تكون البيئة المحيطة بها مرنة ومتسامحة مع جميع الضيوف، ويجب أن تتجنب أي أشكال من أشكال التمييز أو التحيز.

٥- المسؤولية البيئية: ينبغي على إدارة السياحة والفنادق أن تولي اهتمامًا كبيرًا للحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة. يجب أن تعمل على تقديم خدمات سياحية تحفظ الموارد الطبيعية وتحمي البيئة، وتشجع على ممارسات سياحية مستدامة لضمان استمرارية هذه القطاعات في المستقبل.باختصار، يمكن أن تؤثر إدارة السياحة والفنادق بشكل كبير في تطوير السمات الديمقراطية من خلال التشجيع على المشاركة، الشفافية، العدال

المبحث الثاني: مقومات (أسس) إدارة السياحة والفنادق المؤثرة في تطوير السمات الديمقراطية

تعد الإدارة من بين الأنشطة الإنسانية الأكثر أهمية في جميع المجتمعات وذلك لاهميتها على اختلاف مراحل تطورها اذ تمتلك تاثيرجوهريا على حياة المجتمعات بسبب ارتباطها بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وباعتبارها المسؤولة عن جميع الموارد الاقتصادية واستغلالها لتلبية احتياجات الفرد والجماعة في المجتمع ومنها القطاع السياحيوالفندقي، كما تعد الإدارة السبب الرئيسي وراء التقدم الاجتماعي وتعتبر أساس نجاح السياحة وتفوقها على منافسيها ولهذا السبب تعد الإدارة الناجحة أساسا لتحقيق التقدم والرخاء في الدول، وتعد عنصرا

حاسما في تحقيق رغبات المواطنين وبالتالي تؤثر مباشرة في قطاعي السياحة والفندقة في حال استخدمها بالشكل الأمثل، ولغرض الإحاطة بموضوع بحثنا فقد قمسناه الى مطلبين وكالاتي :

المطلب الأوّل : دور الرقابة في تحسين الأداء الإداري للسياحة والفنادق

إن جميع الأعمال التي نقوم بها تكون خاضعة لرقابة من نوع ما، منها رقابة الضمير ورقابة الله عز وجل ورقابة البشر على البشر وغيرها، والرقيب الأعلى هو الله عز وجل بقوله: (إن الله كان عليكم رقيباً)،[٨] وفي قوله تعالى: (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ، وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ، فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ، وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ).[٩]أما على مستوى الإدارة العامة وإدارة شؤون العباد في البلاد فإن الشريعة الإسلامية أقرت مبدأ الرقابة وهي متعددة الجوانب متكاملة الأبعاد، فهي رقابة علوية من الله سبحانه وتعالى على البشر، وعلى سائر الأعمال ورقابة إدارية من الرئيس على المرؤوس، ومن القائد على أفراد المنظمة، ومن الراعي على الرعية، ورقابة شعبية من الأفراد على الرؤساء وعلى غيرهم من الأفراد في سلوكهم، والرقابة الإدارية في الإسلام كما يراها بعض الكتاب بأنها رقابة مزدوجة تجعل من القائد قدوة راشدة ومثلاً طيباً يحتذى به من جانب مرؤوسيه، ولديه من الإدراك والوعي ومن المعرفة ومن الخلق القويم ما يؤهله للقيام بهذه الوظيفة، حتى لا يكون كمن يأمر مرؤوسيه بأعمال ولا يفعلها وينهاهم عن سلوكيات وهو يأتي بمثلها، فذاك أمر معيب ومثلبة ومنقصة بحقه على وفق قول الله تعالى: (أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ).[١٠] وتهدف المؤسسات المختصة بالرقابة على المنشات السياحية والفندقية تتمثل بالاهتمام بهذين المرفقين الحيويين من خلال عقد الاتفاقيات الدولية والإقليمية وسن القوانين الوطنية وتطبيقها وإبراز دورها في عملية صنع القرارات المناسبة بما يخدم تطويرها، فعلى الصعيد الدولي، فانه نتيجة لتزايد أهمية السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية واهميتها في دعم وتقوية العلاقات بين الشعوب قامت دول العالم ببذل الجهود الجماعية التعاونية التي تستهدف التعاون في تنمية السياحة وبلورة القواعد والمبادئ التي تتعلق بالسياحة، وتمثلت هذه الجهود بعقد كثير من الاتفاقيات وانشاء الاتحادات والروابط الحكومية والخاصة التي تهدف تطوير الأنشطة السياحية والفندية، وعلى الصعيد الوطني فقط برز الاهتمام بالسياحة عموما والمنشات السياحية خصوصا عن طريق وضع التشريعات التي تنظم حمايتها وتبدا من وضع نصوص دستورية لحماية السياحة قدر المستطاع، لأنه كما قلنا إن الدستور يتطرق إلى موضوعات أساسية وعامة ويأتي بعدها دور التشريعات العادية التي تنظم هذه الحماية بشكل دقيق وواضح ويأتي بعدها دور الهيئات الإدارية التي تستند إليها كمهمة تطبيق القوانين التي تتعلق بحماية المنشات السياحية وجعل القوانين موضع التنفيذ عن طريق اصدار التعليمات والقرارات الإدارية.

المطلب الثاني : دور التشريعات في تحسين واقع السياحة والفنادق

إن حماية المنشات السياحية من قبل الحكومات يكون من خلال القرارات التي تصدرها الإدارة لتحمي بموجبها المنشات السياحية من خلال فرض جزاءات على المخالفين لهذه الانظمة والتعليمات الصادرة بموجب قرارات إدارية دون اللجوء إلى القضاء وهذه القرارات يمكن عدها أساس لحماية المنشات السياحية.فالمشرع القطري قد اصدر العديد من القرارات التي رافقت اصدار نظام ترخيص المنشات السياحية ومكاتب السفر رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦، فقد تم التاكيد على أهمية حماية المنشات السياحية والاهتمام باليات ترخيصها وانشائها من خلال الاشارة في المادة (١٠) منه على أن من صلاحية دائرة السياحة والتسويق التجاري «ان تصدر موافقة مبدئية للجهة طالبة الترخيص لمدة ثلاثة اشهر تجدد لمدة مماثلة لمرة واحدة لاستكمال الشروط الخاصة لممارسة النشاط السياحي المطلوب»[١١]، وما يؤكد دولة الامارات اهتمامها بمرفق السياحة فقد قام بانشاء مجلس وطني للسياحة والاثار فاصدر قانون اتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٠٨ «منح هذا القانون حق المجلس بالاشراف على المواقع السياحية والفنادق ومكاتب السياحة، وغيرها من المنشات السياحية، والمرافق المتصلة بالنشاط السياحي، والمواقع والمرافق المتصلة بنشاط إقامة المعارض، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة واصدار تراخيص وتصنيف المنشات الفندقية والسياحية، والمرشدين السياحيين، وإقامة وتنظيم المعارض، والفعاليات والمهرجانات السياحية، والأنشطة السياحية الأخرى، ومزاولي المهن السياحية، ومنظمي المهرجانات والفعاليات السياحية والمعارض، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة».[١٢]اما المشرع العراقي فقد اصدر عدة تعليمات أكدت على حماية المنشات السياحية من قبل الدولة منها تعليمات في كيفية إدارة المنشات السياحية رقم (١) لسنة ١٩٦٩ الذي حدد ما يتضمنه طلب منح الاجازة من قبل مصلحة المصايف والسياحة العامة (المؤسسة العامة للسياحة حاليا) من أجل انشاء منشاة سياحية،[١٣] والشروط الواجب توافرها في المسؤول عن إدارة المنشاة السياحية، وكذلك أسس تصنيف المنشات والمرافق السياحية والشروط الخاصة بتشغيلها رقم (١) لسنة ١٩٩٠ فقد حدد في المادة (١) الشروط الواجب توافرها في المنشات السياحية من أجل السماح بتشغيلها منها ما يتعلق بشرط

النظافة العامة والشروط الصحية في خزن المواد الغذائية والمشروبات في مخازن مبردة واجراء الفحص الطبي على العاملين في المنشاة السياحية.إن الأساس القانوني الذي ورد ذكره في التشريعات الداخلية للبلدين يكشف عن الاتي:

١- استجابة التشريعات لالتزاماتها الدولية بخصوص الاهتمام بالمنشات السياحية والتي التزمت بها بموجب اتفاقيات دولية ثنائية أو جماعية، فلا يجوز التحلل من تلك الالتزامات ولابد من تنفيذها.

٢- ان اهتمام الدولة بالمنشات السياحية وتوفير تشريعات كافية لحمايتها بدء من مرحلة تاسيسها وانتهاء بمزاولة نشاطها يعطي رسالة إيجابية للسائح بان تنظيم تلك المنشات يوفر له قضاء رحلته السياحية بشكل امن.

٣- للسلطة التشريعية وبحدود اختصاصاتها المقررة دستوريا تتمتع بسلطة تقديرية واسعة في التشريع فيعد استعمالها رخصة يباشرها (المشرع) كلما اقتضاها الصالح العام وفي الوقت الذي يراها مناسباً وجوهرياً متمثلة في المفاضلة التي يجريها المشرع بين البدائل المختلفة لاختيار ما يقدر انه انسبها لمصلحة الجماعة، وأكثرها ملائمة للوفاء بمتطلباتها بخصوص الموضوع الذي يتناوله بالتنظيم، وان الخيار التشريعي هي من اخص مظاهر السلطة التقديرية للمشرع العادي، فهي إذن من اطلاقات السلطة التقديرية للمشرع العادي».[١٤]وبهذا الخصوص يحتل موضوعة الخيار التشريعي أهمية بالغة لما يمنحه للمشرع من سلطة وقدرة للترجيح والاختيار من بين القوانين المختلفة الأنسب منها ويعرف بأنه: «حرية المشرع في المفاضلة على وفق أسس منطقية بين بدائل تتزاحم جميعا على تقديم حلول مختلفة في الموضوع، وتدور جميعها في اطار المصلحة العامة ليختارمن بينها اقلها تقييدا للحقوق التي ينظمها واعمقها اتصالا بالاغراض التي تستهدفها».[١٥]اذا يمكن ان نقول بان الخيار التشريعي هوالحرية التي يتمتع بها المشرع في ممارسة اختصاصاته أو المفاضلة بين البدائل المتاحة تحقيقا للمصلحة العامة محددا بالاحكام الدستوريةوترد قيود على الخيار التشريعي بالنسبة للمشرع العادي ليس طليق كما هو للمشرع الدستوري فهناك بعض القيود التي يوردها الدستور وكذلك الرقابة الدستورية التي تراقب مدى الالتزام المشرع العادي عن ممارسة سلطته التقديرية في التشريع ويكون ذلك من خلال القيود والضوابط المنصوص عليها في الدستور وهي تقيد المشرع العادي أي ان السلطة التقديرية التي يملكها المشرع وان كان قوامها يفاضل بين البدائل التي يقدر تناسبها لتنظيم موضوع معين وفق مايراه محققا للصالح العام الا ان حدها النهائي يتمثل في القيود التي فرضها الدستور عليها، وتظهر قيود الخيار التشريعي من خلال رقابة المحكمة الاتحادية على دستورية القوانين وموافقتها للدستور من حيث العلوية والتدرج القانوني وعدم تعارضها مع الدستور حين تشريعها.[١٦]عليه فان التشريعات المختصة بتنظيم مرفق السياحة والفنادق يجب أن تحتوي على نصوص قانونية واضحة لاتنتابها الغموض والتاويل وبسيطة التطبيق لتحقيق الهدف المنشود منها، وهو الارتقاء والنهوض بهذين القطاعيين الحيويين لانها تهدف إلى انعاش الجانب الاقتصادي والاجتماعي فينبغي توخي الدقة حين معالجة أي جانب منها.

المبحث الثالث: ابعاد تاثير إدارة السياحة والفنادق على تطوير السمات الديمقراطية

لغرض تفعيل النشاط السياحي الترويحي واعطائه الحيز والموقع الملائم ضمن مجاميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية الاخرى للاقتصاد الوطني مع ظروف تحجيم صادرات الدولة من النفط الخام وعلى اساس ان النشاط السياحي يمثل احد المهمة التي يمكن الاعتماد عليها، وبما ان السياحة تعد مصدر مهماً من مصادر الدخل لدى الكثير من دول العالم كما في دولة الامارات تعد السياحة مصدراً مهماً لدخل هذه الدولة بعد النفط. ففي الاونة الاخيرة نجد ان هناك عدد كبير من الطلبات التي تقدم من المستثمرين لبناء فنادق ومجمعات ترفيهية في الدولة وهي مهمة في نمو هذا القطاع مستقبلاً، بل ان مساهمة قطاع السياحة في الناتج الاجمالي لبعض امارات الدولة مثل امارة دبي قد بلغ حوالي ١٨٪ في عام ١٩٩٨[١٧]. وقد فازت دائرة السياحة والتسويق التجاري في ٣٠ اغسطس ١٩٩٩ بجائزة افضل مطبوعات ترويحية سياحية حيث طبعت اكثر من ٦٠٠ اعلان في ٢٠٠ مطبوعة اقليمية وعالمية واذاعة باحدى عشر لغة وقامت الدائرة بتوزيع حوالي ٧٠٠ الف كتيب ترويجي وقد استحدثت دائرة السياحة والتسويق التجاري في دبي قسماً للسياحة البحرية بعد الزيادة الملحوظة لعدد السفن السياحية العالمية، وتتوقع الدائرة أن يصل عدد السياح القادمين إلى دبي في عام ٢٠٠١ على متن سفن الركاب السياحية إلى ١٥٠ الف سائح، فأصبح اقتصاد دبي يتميز بالعمق والاتساع وكأنه كتاب يحتوي ما لايحصى من الامثلة على نمو اقتصادي مستدام متعدد الجوانب. فحجم الايرادات السياحية يبلغ ملايين الدراهم سنوياً بفضل صناعة الفنادق والمنتجعات التي لا مثيل لها[١٨]. وتجد السياحة تشجيعاً حكومياً متمثلاً في التسهيلات المقدمة للمستثمرين لهذا القطاع. كما اهتمت الدولة بانشاء مشاريع سياحية حديثة بعض منها قد أنجز والأخر قيد الانجاز وهناك مشاريع تطويرية أو توسيعية لبعض المواضع والمرافق السياحية. كما ان هناك مكاتب تمثيل سياحية تابعة لبعض المؤسسات الحكومية متمثلة في مكاتب دائرة التسويق والسياحة في دبي وفي ابو ظبي كذلك دائرة الانماء السياحي والتسويق التجاري في الشارقة والامارات

الاخرى. وتهتم الدولة بالخدمات الفندقية في الامارات كافة حيث يوجد العديد من الاسماء العالمية منتشرة في جميع مدن الدولة وان الدولة ابرمت عدداً كبيراً من الاتفاقيات مع شركات عالمية مثل شركة " كيرزنر انترناشيونال ليمتد" وغيرها من الشركات العالمية، ففي دبي تسلمت دائرة السياحة والتسويق التجاري مع مطلع العام ١٩٩٨ مسؤولية الاشراف على المواضع السياحيةوان دولة الامارات العربية المتحدة جادة ومستمرة على نحو ملموس في تطوير المرافق السياحية الترويجية فساهم بدرجة كبيرة في رفع مكانة هذه الدولة من خلال ما شهدته في السنوات الاخيرة من تطور في المجال السياحي لم يشهد له مثيل لدى الدول العربية ومنها العراق الذي يحبو في هذا المجال فلم نجد له أي تطور ملموس في هذا الجانب رغم أهمية وحيوية هذا المرفق على جميع الأصعدة نامل من المختصين أن ياخذو بنظر الاعتبار تنشيط وتفعيل ومواكبة الدول في تطوير قطاع السياحة والفندقة اسوية ببقية الدول التي سبقت العراق رغم انها كانت بدرجة متاخرة في السنوات السابقة. ويمكن ان نخلص الى اهم النقاط التي يحققها القطاع السياحي المتطور وكالاتي :

١. تحقيق الحرية وحقوق الإنسان: قطاع السياحة والفنادق يعمل في بيئات مختلفة ويتعامل مع شرائح متنوعة من المجتمع. توفير حرية الاختيار وحقوق الإنسان الأساسية للضيوف والموظفين على نحو متساوٍ يعزز القيم الديمقراطية.

٢. تحقيق التواصل والتفاعل الثقافي: يعتمد قطاع السياحة والفنادق على التواصل والتفاعل بين الثقافات المختلفة. هذا التفاعل يساهم في تعزيز التسامح وفهم الآخر واحترام الاختلافات، وهي سمات أساسية في الديمقراطية.

٤. تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد: إدارة فعالة للسياحة والفنادق تشتمل على الشفافية في العمليات والإجراءات وأنظمة مكافحة الفساد. هذا يعزز الثقة في الحكومة والمؤسسات ويعمل على بناء أسس ديمقراطية قوية

الخاتمة:

بعد خوضنا في موضوع البحث عن مؤثرات إدارة السياحة والفنادق على تطوير السمات الديمقراطية في النظامين السياسيين العراقي والامارت العربية المتحدة توصلنا الى مجموعة من النتائج والتوصيات نوردها بالاتي :

أولا : الاستنتاجات :

وجود العديد من المعوقات التي تؤثر على تطوير واقع السياحة منها ما يتعلق بالتشريعات القانونية القديمة التي لاتواكب عصر التطور التكنلوجي والواقع الحالي وتلبية المتطلبات والحاجات .ضعف البنى التحتية في العراق مما يجعل قطاع السياحة والفنادق متأخر مقارنة بباقي الدول السياحية المجاورة له منها الدولة المقارنة (الامارات العربية المتحدة) التي تطورة بشكل كبير .يعتبر قطاع السياحة والفنادق مصدر اقتصادي أساسي لدعم اقتصاد الدول السياحية يضاهي بل يفوق ثروة النفط ، وهو لايحتاج الى تخصيصات مالية دورية ومستمرة بخلال النفط يحتاج الى توفير كوادر مؤهلة ومتخصصة بالإضافة الى توفير تخصيصات مالية كبيرة لغرض الحصول على الانتاج.ان دولة الامارات العربية المتحدة جادة ومستمرة على نحو ملموس في تطوير المرافق السياحية الترويجية الذي ساهم بدرجة كبيرة في رفع مكانة هذه الدولة من خلال ما شهدته في السنوات الاخيرة من تطور في المجال السياحي لم يشهد له مثيل مقارنة بالدول العربية ، ومنها العراق الذي يحبو في هذا المجال فلم نجد له أي تطور ملموس في هذا الجانب رغم أهمية وحيوية هذا المرفق على جميع الأصعدة فنامل من المختصين أن ياخذو بنظر الاعتبار تنشيط وتفعيل ومواكبة الدول في تطوير قطاع السياحة والفندقة اسوية ببقية الدول التي سبقت العراق رغم انها كانت بدرجة متاخرة في السنوات السابقة يعد التدريب من النشاطات الإدارية الرئيسية التي تحدد نجاح او فشل المنظمات السياحية والفندقية، لانه يعطي صورة واضحة وحقيقية عن واقع حال العمل الفعلي عند استخدامه.

ثانيا : التوصيات

ان التشريعات المختصة بتنظيم مرفق السياحة والفنادق يجب أن تحتوي على نصوص قانونية واضحة لاتنتابها الغموض والتاويل وبسيطة التطبيق لتحقيق الهدف المنشود منها، وهو الارتقاء والنهوض بهذين القطاعيين الحيويين لانها تهدف إلى انعاش الجانب الاقتصادي والاجتماعي فينبغي توخي الدقة حين معالجة أي جانب منهاالاهتمام التشريعي من قبل المشرع في اصدار قوانين تهتم بواقع السياحة والفنادق وتنظمها تنظيما بما يحقق الانسجام والمصلحة بين اطراف العلاقة والتي سيظهر اثرها بشكل او باخر .

في حال اخذ المشرع بالتوصية رقم ٢ سوف ينعكس اثره بشكل إيجابي على الجانب القضائي والذي له الدور المهم والبارز في حسم المنازعات التي تثار بشان المؤثرات التي تعيق من تطوير السمات الديمقراطية على واقع السياحة خصوصا ان هذا القطاع فيه حيثيات متشعبة يجمع بين طياته اكثر من وجهة نظر .

ضرورة تاليف هيئات ولجان خاصة تكون مهمتها التنسيق بين وزارة السياحة وبين كليات السياحة في كل العراق ومن دور هذه اللجان ان تأخذ بنظر الاعتبار كل العوامل المؤثر على تطوير واقع السياحة ومعالجتها والتي تشخص في البحوث والدراسات العلمية لما لها من أهمية بالغة وانها جاءت نتاج بحث ودراسة مستفيضة ومن ثم تم التوصل لها فتكون النتائج سريعة ومضمونة .من الضروري ان تكون هناك أمور تنسيقية وخطوات فعالة تبين أهمية السياحة وتنظيمها وهذه لايقتصر علمها على السياحة بل مراعاة الجانب التنظيمي التشريعي وهذا ما يتطلب ان يكون الموكل اليه هذه الأمور ان يكون ذو خبرة ودراية سياحية وقانونية في الوقت نفسه او العمل المشترك مابين من هو متخصصا في جانب السياحة ومن هو متخصصا بجانب القانون لكي ينعكس اثره على الواقع العملي .

المصادر والمراجع

القران الكريم .

١. سورة المائدة، اية ١١٧ .
٢. سورة البقرة، اية ٤٤ .
٣. سورة النساء، اية ٣٥ .
٤. دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ .
٥. د . علي يوسف شكري، مبادئ القانون الدستوري، مؤسسة دار الصادق الثقافية، بابل، ٢٠١١، ص٢٩٤.
٦. د . سحر محمد نجيب، النظم الدستورية لضمانات حقوق الانسان وحرياته – دراسة مقارنة في بعض الدساتير العربية، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠١١، ص١١٠ .
٧. احمد عبد السلام عزت، التنمية والحكم المحلي في امارة دبي للمدة ١٩٩٥ – ٢٠١٨، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العولوم السياسية / جامعة بغداد، ٢٠٢٠، ص١١١ .
٨. إحصاءات دائرة دبي للسياحة والتسويق التجاري .
٩. احمد عبد السلام عزت، التنمية والحكم المحلي في امارة دبي للمدة ١٩٩٥ – ٢٠١٨، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العولوم السياسية / جامعة بغداد، ٢٠٢٠، ص١١٣ .
١٠. نظام ترخيص المنشات السياحية ومكاتب السفر القطري رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦.
١١. قانون المجلس الوطني للسياحة والاثار الاماراتي رقم (٦) لسنة ٢٠٠٨ .
١٢. تعليمات كيفية إدارة المنشات السياحية رقم (١) لسنة ١٩٦٩ العراقي.
١٣. الطماوي، سلمان محمد، النظرية العامة للقرارات الإدارية: الطبعة السادسة، لسنة ١٩٩١، ص٣٦.
١٤. الرفائي، إبراهيم محمد صالح، رقابة المحكمة الدستورية على السلطة التقديرية للمشرع: بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ص٩١ و٩٢.
١٥. الباسط، محمد فؤاد عبد، ولاية المحكمة الدستورية العليا في المسائل الدستورية منشاة المعارف: لسنة ٢٠٠٢، ص٢٦٧.
١٦. مجلة الخليج – الخليج الاقتصادي – العدد ٧٢٤١ذ ص١.
١٧. دولة الامارات العربية المتحدة – دبي، ٠ مدينة الغد اليوم ط١ ٢٠٠٣ ص١٦.

هوامش البحث

(١) تنظر المادة (٢٩/ثانيا) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ .

(٢) د . علي يوسف شكري، مبادئ القانون الدستوري، مؤسسة دار الصادق الثقافية، بابل، ٢٠١١، ص٢٩٤.

(٣) تنظر المادة (١١٣) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ .

(٤) د . سحر محمد نجيب، النظم الدستورية لضمانات حقوق الانسان وحرياته – دراسة مقارنة في بعض الدساتير العربية، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠١١، ص١١٠ .

(٥) احمد عبد السلام عزت، التنمية والحكم المحلي في امارة دبي للمدة ١٩٩٥ – ٢٠١٨، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العولوم السياسية / جامعة بغداد، ٢٠٢٠، ص١١١ .

(٦) إحصاءات دائرة دبي للسياحة والتسويق التجاري السنوية، غير منشورة .

(٧) احمد عبد السلام عزت، التنمية والحكم المحلي في امارة دبي للمدة ١٩٩٥ – ٢٠١٨، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العولوم السياسية / جامعة بغداد، ٢٠٢٠، ص١١٣ .

(٨) سورة النساء، اية ٣٥.

(٩) سورة المائدة، اية ١١٧.

(١٠) سورة البقرة، اية ٤٤.

(١١) المادة(٣) فقرة ٣و٤، المادة (٦)و(٩)و(١٠)من نظام ترخيص المنشات السياحية ومكاتب السفر القطري رقم(٦) لسنة ٢٠٠٦.

(١٢) المادة (٤)و(٥) من قانون المجلس الوطني للسياحة والاثار الاماراتي رقم (٦) لسنة ٢٠٠٨ .

(١٣) الفقرة (٢) من تعليمات كيفية إدارة المنشات السياحية رقم (١) لسنة ١٩٦٩ العراقي.

(١٤) الطماوي، سلمان محمد، النظرية العامة للقرارات الإدارية: الطبعة السادسة، لسنة ١٩٩١، ص٣٦.

(١٥) الرفائي، إبراهيم محمد صالح، رقابة المحكمة الدستورية على السلطة التقديرية للمشرع: بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ص٩١ و٩٢.

(١٦) الباسط، محمد فؤاد عبد، ولاية المحكمة الدستورية العليا في المسائل الدستورية منشاة المعارف: لسنة ٢٠٠٢، ص٢٦٧.

(١٧) مجلة الخليج – الخليج الاقتصادي – العدد ٧٢٤١ذ ص١.

(١٨) دولة الامارات العربية المتحدة – دبي، ٠ مدينة الغد اليوم ط١ ٢٠٠٣ ص١٦.